

No. 43741

**Democratic People's Republic of Korea
and
Syrian Arab Republic**

**Agreement between the Government of the Democratic People's Republic of Korea
and the Government of the Syrian Arab Republic for the promotion and recip-
rocal protection of investments. Pyongyang, 14 May 2006**

Entry into force: *20 December 2006 by notification, in accordance with article 13*

Authentic texts: *Arabic, English and Korean*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Democratic People's
Republic of Korea, 23 April 2007*

**République populaire démocratique de Corée
et
République arabe syrienne**

**Accord entre le Gouvernement de la République populaire démocratique de Corée
et le Gouvernement de la République arabe syrienne pour la promotion et la
protection réciproque des investissements. Pyongyang, 14 mai 2006**

Entrée en vigueur : *20 décembre 2006 par notification, conformément à l'article 13*

Textes authentiques : *arabe, anglais et coréen*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *République populaire
démocratique de Corée, 23 avril 2007*

المادة (١٣)
الدخول حيز التنفيذ والمدة والإنهاء

١. يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ إخطار كلا الطرفين المتعاقدين بعضهم البعض بإتمام إجراءاتهم الدستورية المطلوبة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.
٢. يبقى هذا الاتفاق نافذاً لمدة عشر سنوات ويمدد بعدها تلقائياً لغاية عشر سنوات متتالية ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر خطياً عن نيته بإلغاء الاتفاق قبل اثني عشر شهراً على الأقل من تاريخ انتهاء مدة سريان الاتفاق.
٣. في حال وجود إخطار رسمي لإنهاء هذا الاتفاق تبقى أحكام المواد من ١ إلى ١٢ نافذة لمدة عشر سنوات إضافية فيما يتعلق بالاستثمارات المقامة قبل تاريخ تقديم هذا الإخطار.

إثباتاً لذلك، قام الموقعان أدناه المفوضان أصولاً من قبل حكومتهما، بتوقيع هذا الاتفاق.

حرر على نسختين في بيونغ يانغ، في ١٤ أيار ٢٠٠٦، باللغات العربية والكورية والإنكليزية، لكل منها ذات القوة. وفي حال الاختلاف في التفسير يعتمد النص الإنكليزي.

عن

عن

حكومة الجمهورية العربية السورية

حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

وزير الاقتصاد والتجارة

وزير التجارة الخارجية

الدكتور عامر حسني لطفي

ريم كيونغ مان



٤. تحدد هيئة التحكيم إجراءاتها الخاصة. وتتخذ هذه الهيئة قراراتها على أساس أحكام هذا الاتفاق والاتفاقيات الأخرى المبرمة بين الطرفين المتعاقدين، وتصدر الهيئة التحكيمية قراراتها بغالبية الأصوات و تكون قرارات الهيئة نهائية وملزمة لكلا الطرفين المتعاقدين.

٥. يستحمل كل من الطرفين المتعاقدين نفقات محكمة في إجراءات التحكيم وتوزع نفقات الرئيس وبقية النفقات بالتساوي بين كلا الطرفين المتعاقدين.

المادة (١٠)

الأحكام الأكثر تفضيلاً والالتزامات الأخرى

١. في حال تضمنت قوانين وتشريعات أحد الطرفين المتعاقدين أو الاتفاقيات الدولية التي تكون ملزمة لكلا الطرفين المتعاقدين أو الاتفاقات المبرمة بين طرف متعاقد ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر إضافة إلى هذا الاتفاق، نصوصاً عامة أو محددة تخول استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر بمعاملة أكثر تفضيلاً من تلك الممنوحة بموجب هذا الاتفاق، فإن مثل هذه الأحكام تسود على هذا الاتفاق طالما أنها أكثر تفضيلاً.

٢. يقوم كل طرف متعاقد باحترام أي التزامات أخرى يمكن أن يكون قد التزم بها بما يتعلق باستثمارات مقامة على أراضيه من قبل مستثمري الطرف المتعاقد .

المادة (١١)

المشاورات والتعديلات

١. يمكن لأي طرف متعاقد أن يقترح للطرف المتعاقد الآخر الدخول بمشاورات حول كافة المواضيع المتعلقة بتنفيذ أو تفسير هذا الاتفاق. ويقوم الطرف المتعاقد الآخر بإعداد الترتيبات الضرورية لعقد مثل هذه المشاورات بدون تأخير.

٢. يمكن تعديل هذا الاتفاق في أي وقت إذا اقتضت الحاجة بناء على موافقة خطية متبادلة لكلا الطرفين المتعاقدين.

المادة (١٢)

مجال تطبيق الاتفاق

تطبق أحكام هذا الاتفاق على الاستثمارات المقامة من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر قبل أو بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. مع ذلك، فإنها لن تطبق على أي اختلافات أو نزاعات تكون قد نشأت قبل دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

في هذه الحالة يتوجب أن يكون رئيس المحكمة التحكيمية الخاصة من جنسية دولة ثالثة لها علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين.

٣. يوافق كلا الطرفين المتعاقدين على إحالة نزاع الاستثمار للتحكيم أو التوفيق الدولي، الذي يكون مقبولاً لكلا الطرفين المتعاقدين.

٤. تتخذ الهيئة التحكيمية قرارها استناداً إلى القوانين والتشريعات الوطنية للطرف المتعاقد الذي هو طرف في النزاع، وعلى أساس أحكام هذا الاتفاق والقواعد المطبقة للقانون الدولي. وتكون قرارات الهيئة التحكيمية نهائية وملزمة لكلا طرفي النزاع.

٥. لا يقوم أي طرف متعاقد من خلال القنوات الدبلوماسية بمتابعة أي نزاع عرض على التحكيم الدولي، إلا في حالة عدم التزام واستجابة الطرف المتعاقد الآخر لقرار الهيئة التحكيمية.

المادة (٩)

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

١. يتم قدر الإمكان تسوية أي نزاع ينشأ بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق، ودياً عن طريق المشاورات.

٢. إذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان إلى اتفاق خلال ستة أشهر بعد نشوء النزاع بينهما، يتم إحالة النزاع بطلب من أحد الطرفين المتعاقدين إلى هيئة من ثلاثة أعضاء.

٣. تشكل الهيئة التحكيمية لكل قضية على حدة وفق الطريقة التالية:

أ. يقوم كل من الطرفين المتعاقدين على التوالي وخلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام طلب التحكيم بتعيين محكماً لهذه المحكمة ويقوم بعدها هذان المحكمان باختيار مواطن من دولة ثالثة، لها علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين، يتم تعيينه بموافقة الطرفين المتعاقدين كرئيس للمحكمة. ويتم تعيين الرئيس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تعيين المحكمين الآخرين.

ب. إذا لم يتم التعيينات الضرورية خلال المهل المحددة بالبند (أ) من الفقرة (٣) من هذه المادة، يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين في حال غياب أي اتفاق بهذا الشأن دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات الضرورية. وفي حال كون رئيس المحكمة مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين أو إذا تعذر عليه لسبب آخر القيام بهذه الوظيفة، يدعى نائب رئيس المحكمة لإجراء التعيينات الضرورية. وإذا كان نائب رئيس المحكمة مواطناً لأي طرف متعاقد أو إذا تعذر عليه لسبب آخر القيام بهذه الوظيفة، يدعى عضو محكمة العدل الدولية الذي يليه بالأقدمية والذي هو ليس مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين لإجراء التعيينات الضرورية.

- و. الأجور والمداخيل الأخرى المماثلة للأشخاص المرتبطين من خارج البلاد ذوي الصلة بالاستثمار.
- ز. الدفعات الناجمة عن تسوية نزاع.

٢. تتم التحويلات بدون تأخير على أساس سعر صرف السوق السائد في أراضي ذلك الطرف بتاريخ التحويل.
٣. يمنح كل طرف متعاقد، فيما يتعلق بالتحويلات، مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة ليست أقل تفضيلاً من تلك التي يمنحها لمستثمري أية دولة ثالثة.

المادة (٧) الحلول

١. إذا قام أي طرف متعاقد أو وكيله المفوض بتسديد دفعة لأحد مستثمريه، بموجب أية ضمانات مالية مقابل أخطار غير تجارية، تم منحها بما يخص استثمار لمستثمر مقام في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، فإن الطرف المتعاقد الأخير يعترف:
- أ. بانتقال أي حق أو مطالبة للمستثمر إلى الطرف المتعاقد الأول أو وكيله المفوض، وذلك سواء بموجب القانون أو وفقاً للإجراء قانوني؛ و
- ب. بأن الطرف المتعاقد الأول أو وكيله المفوض يعتبر مخولاً بموجب مبدأ الحلول بممارسة حقوق وتنفيذ المطالبات ذلك المستثمر، ويتحمل الالتزامات المتعلقة بالاستثمار.
٢. لن تتجاوز الحقوق أو المطالبات بموجب الحلول، حقوق ومطالبات المستثمر الأصلية.

المادة (٨)

تسوية نزاعات الاستثمار بين طرف متعاقد ومستثمر الطرف المتعاقد الآخر

١. إن أي نزاع قد ينشأ بين طرف متعاقد ومستثمر الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق باستثمار، يتم حله قدر الإمكان ودياً عن طريق المشاورات بين طرفي النزاع.
٢. في حال عدم التوصل بنتيجة المشاورات إلى حل لتسوية النزاع خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التسوية، يمكن للمستثمر إحالة النزاع للتسوية إلى أي من:
- أ. المحكمة المختصة للطرف المتعاقد الذي أقيم الاستثمار على أرضيه، أو
- ب. محكم أو هيئة تحكيمية خاصة يتم تشكيلها وفق قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (UNCITRAL)،

المادة (٤) نزاع الملكية

١. لن يتم تأميم استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين على أراضي الطرف المتعاقد الآخر أو نزاع ملكيتها أو إخضاعها لأية إجراءات لها أثر مماثل للتأميم أو نزاع الملكية (المشار إليهما فيما يلي بـ "نزاع الملكية") ما لم يكن ذلك لغرض النفع العام. ويتم تنفيذ نزاع الملكية بموجب إجراء قانوني على أساس غير تمييزي ومقابل تعويض عاجل وملائم وفعال.

٢. يحسب هذا التعويض وفق قيمة السوق للاستثمار المنزوعة ملكيته مباشرة قبل اتخاذ الإجراء الفعلي لنزاع الملكية أو قبل ذبوع قرار نزاع الملكية للعموم، أيهما أقرب. ويتضمن هذا التعويض فائدة اعتباراً من تاريخ نزاع الملكية الفعلي وحتى تاريخ الدفع وفق معدل الفائدة التجارية العادية ويدفع بدون تأخير ويتم تحويله بصورة حرة وبعملة حرة قابلة للتحويل.

المادة (٥) التعويض عن الخسائر

١. يمنح مستثمرو الطرف المتعاقد الذين تكبدت استثماراتهم خسائر ناجمة عن حرب أو نزاع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارئ أو تمرد أو عصيان مسلح أو شغب أو حوادث أخرى مماثلة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بإعادة الملكية والتعويض أو البديل أو أية تسوية أخرى، معاملة من قبل الطرف المتعاقد الآخر حسب المادة ٣ من هذا الاتفاق.

المادة (٦) التحويل الحر

١. يقوم كل طرف متعاقد الذي تقام على أراضي استثمارات من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، بمنح هؤلاء المستثمرين التحويل الحر بعملة حرة قابلة للتحويل للأموال المتعلقة بالاستثمارات وعلى وجه الخصوص:

- أ. رأس المال والمبالغ الإضافية لرأس المال الضرورية للمحافظة على الاستثمار وزيادته.
- ب. العوائد.
- ج. أموال تسديد القروض المتعلقة بالاستثمارات.
- د. الدخل الناجم عن البيع الكلي أو الجزئي للاستثمار أو تصفيته.
- هـ. التعويضات والمدفوعات الأخرى المستحقة بموجب المادتين (٤) و(٥) من هذا الاتفاق.

المادة (٢) تشجيع وحماية الاستثمارات

١. يشجع كل طرف متعاقد ويخلق ظروفًا مؤاتية لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر للقيام باستثمارات في أراضيه، ويقبل هذه الاستثمارات بموجب قوانينه وأنظمتها. وعندما يسمح أحد الطرفين المتعاقدين بإقامة استثمارات على أراضيه، فإنه سيأخذ بالاعتبار طلبات الدخول والإقامة لمواطني الطرف المتعاقد الآخر ذوي الصلة بالاستثمار أو الأشخاص العاملين لديهم الراغبين بالدخول إلى أراضيه.

٢. تمنح استثمارات مستثمري أي طرف متعاقد في كافة الأحوال معاملة عادلة ومنصفة وتمتتع بالحماية الكاملة والأمان في أراضي الطرف المتعاقد الآخر. ولن يعيق أي طرف متعاقد بصورة غير مبررة أو على أسس تمييزية إدارة مثل هذه الاستثمارات أو المحافظة عليها أو استخدامها أو التمتع أو التصرف بها.

المادة (٣) معاملة الاستثمارات

١. يمنح كل طرف متعاقد استثمارات وعوائد استثمارات الطرف المتعاقد الآخر المقامة على أراضيه معاملة ليست أقل تفضيلاً من تلك التي يمنحها لاستثمارات وعائدات استثمارات مستثمريه أو استثمارات وعائدات استثمارات مستثمري أي دولة ثالثة، أيهما أكثر تفضيلاً.

٢. يمنح كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة عادلة ومنصفة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري دولة ثالثة أيهما كان أكثر تفضيلاً، وذلك فيما يتعلق بإدارة هذه الاستثمارات أو المحافظة عليها أو استخدامها أو التمتع أو التصرف بها.

٣. لن تفسر أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة بحيث تلزم أحد الطرفين المتعاقدين بأن يتيح لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر الاستفادة من أية معاملة أو تفضيل أو امتياز قد تكون متاحة من قبل الطرف المتعاقد الأخير تنجم عن:

أ. أي اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة أو اتحاد نقدي أو اتفاقيات دولية مماثلة تؤدي إلى مثل هذه الاتحادات أو إلى أشكال أخرى من التعاون الإقليمي والتي يكون، أو يمكن أن يكون، أحد الطرفين المتعاقدين عضواً فيها.

ب. أية اتفاقيات دولية أو ترتيبات تتعلق بشكل كلي أو رئيسي بالضرائب.

- ج. المطالبات المالية أو أي أداء آخر ذو قيمة اقتصادية .
- د. حقوق النشر وحقوق الملكية الصناعية، مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية والعلامات الخدمية والأسماء التجارية والتصاميم الصناعية ودلالات المنشأ والمعرفة وأي حقوق أخرى مماثلة.
- هـ. أية امتيازات أعمال ممنوحة يقانون بموجب عقود أو قرار لسطة بموجب القانون، بما فيها امتيازات البحث عن الموارد الطبيعية أو استخراجها أو التقيب عنها أو استغلالها.
- لا يؤثر أي تعديل على شكل استثمار الأصول أو إعادة استثمارها، على صفتها كاستثمار شريطة أن لا يتعارض الاستثمار أو إعادة الاستثمار مع القوانين والتشريعات لدى الطرف المتعاقد الذي تمت الاستثمارات على أراضيها.

٢. يقصد بتعبير "المستثمر" بالنسبة لأي طرف متعاقد:

- أ. "الأشخاص الطبيعيين" الذين يعتبرون من مواطني ذلك الطرف المتعاقد بموجب قوانينه.
- ب. "الأشخاص الاعتباريين" بما فيها الشركات و اتحادات الأعمال وأي منظمات أخرى تكون مؤسسة أو منظمة حسب الأصول بموجب قوانين ذلك الطرف المتعاقد ولها مقر ونشاطات اقتصادية فعالة في أراضي ذلك الطرف المتعاقد.

٣. يقصد بتعبير "العائدات" المبالغ المتحصلة من استثمار كالأرباح والفوائد والحصص وأرباح رأس المال والجالات والرسوم.

٤. يقصد بتعبير "أراضي":

- أ. فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية: يعني تعبير سورية وفقاً للقانون الدولي أراضي الجمهورية العربية السورية بما فيها مياهها الداخلية، وبحرها الإقليمي، وباطن هذه الأراضي والفضاء الجوي الذي يعلوها، والتي لسورية حقوق سيادية عليها، والمناطق البحرية الأخرى والتي لسورية الحق في ممارسة حقوق سيادية عليها لأغراض استكشاف واستغلال وحفظ الموارد الطبيعية.

- ب. فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأراضي البرية والبحر الإقليمي والمنطقة البحرية الاقتصادية الحصرية والجرف القاري التي تمارس فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حقوقاً سيادية أو تشريعية بموجب قانونها الوطني والقانون الدولي.

اتفاق
بين
حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
و
حكومة الجمهورية العربية السورية
حول
التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية العربية السورية (المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين").

رغبة منهما في تكثيف التعاون الاقتصادي بين الدولتين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

ويهدف خلق ظروف مواتية لاستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين على أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

ومدركتين بأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، سوف يحفز مبادرات العمل الفردية والأزدهار الاقتصادي في كلا الدولتين.

فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة (١)
تعريف

لأغراض هذا الاتفاق:

١. يتضمن تعبير "الاستثمار" كافة أنواع الأصول المستثمرة من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر وفق قوانين وتشريعات الطرف الأخير، ويتضمن على وجه الخصوص، وليس الحصر:

أ. الأموال المنقولة وغير المنقولة وأية حقوق ملكية أخرى مثل الرهونات العقارية والضمانات.

ب. الأسهم المالية والحصص والسندات الخاصة بالشركات وأي أشكال أخرى من المساهمة في الشركات.

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE DEMOCRATIC
PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA AND THE GOVERNMENT OF THE
SYRIAN ARAB REPUBLIC FOR THE PROMOTION AND RECIPRO-
CAL PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Democratic People's Republic of Korea and the Government of the Syrian Arab Republic, (hereinafter referred to as the "Contracting Parties"),

Desiring to intensify economic cooperation between both States on the basis of equality and mutual benefit,

Intending to create and maintain favorable conditions for investment by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognizing that the promotion and Reciprocal protection of such investments will be conducive to the stimulation of individual business initiative and the economic prosperity of both States,

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purpose of this Agreement:

1) The term "investment" shall mean every kind of assets invested by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the latter and in particular, though not exclusively, shall include:

a) Movable and immovable property and any other property rights such as mortgages and pledges;

b) Shares, stocks and debentures of a company and any other forms of participation in companies;

c) Claims to money or to any other performance having an economic value;

d) Copyrights, industrial property rights such as patents, trademarks, service marks, trade names, industrial designs and indications of origin, know-how and any other similar rights,

e) Business concessions conferred by law, under contracts or by decision of the authority in accordance with the law, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources.

Any alteration of the form in which assets are invested or are reinvested shall not affect their character as an investment, provided that such investment or reinvestment does not contradict to the laws and regulations of the Contracting Party in whose territory the investments were made.

2) The term "investor" refers with regard to either Contracting Party to:

a) Natural persons who, according to the law of that Contracting Party, are considered to be its nationals;

b) Legal entities, including companies, business associations and other organizations, which are constituted or otherwise duly organized under the law of that Contracting Party and have their seat, together with real economic activities, in the territory of the same Contracting Party.

3) The term "returns" means amounts yielded by an investment such as profits, interests, dividends, capital gains, royalties and fees.

4) The term "territory" shall mean:

a) In respect of the Democratic People's Republic of Korea, the territorial land, territorial sea, exclusive economic maritime zone and continental shelf over which it exercises sovereign rights or jurisdiction in accordance with its national law and international law.

b) In respect of the Syrian Arab Republic, the term "Syria" means, in accordance with international law, the territories of the Syrian Arab Republic including its internal waters, territorial sea, the subsoil thereof and the airspace above them to which Syria has sovereign rights and other maritime areas to which Syria has the rights to exercise sovereign rights for the purposes of exploration, exploitation and conservation of natural resources.

Article 2. Promotion and Protection of Investments

1) Each Contracting Party shall in its territory promote investments by investors of the other Contracting Party, create favorable conditions for their investments and admit such investments in accordance with its laws and regulations. When one Contracting Party shall have admitted an investment on its territory, it shall consider applications for the entry and sojourn of nationals of the other Contracting Party or their employed persons who wish to enter its territory in connection with such an investment.

2) Investments of investors of either Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party. Neither Contracting Party shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of such investments.

Article 3. Treatment of Investments

1) Each Contracting Party shall in its territory accord investments and returns of investors of the other Contracting Party treatment not less favorable than that which it accords to investments and returns of its own investors or investors of any third State, whichever is more favorable.

2) Each Contracting Party shall in its territory accord investors of the other Contracting Party, as regards the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments, treatment not less favorable than that which it accords to its own investors or investors of any third State, whichever is more favorable.

3) The provisions of paragraph (1) and (2) of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege which may be extended by the former Contracting Party by virtue of:

a) Any custom union, free trade area, monetary union or similar international agreements leading to such unions or other forms of regional cooperation to which either Contracting Party is or may become a party;

b) Any international agreements or arrangements relating wholly or mainly to taxation.

Article 4. Expropriation

1) Investments of investors of either Contracting Party shall not be expropriated, nationalized or subject to measures having the same effect (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for the public interest, under due process of law, on a non-discriminatory basis and against prompt, adequate and effective compensation.

2) The compensation shall amount to the market value of the investment affected immediately before the actual measure was taken or became public knowledge, whichever is the earlier, it shall include interest from the date of actual expropriation until the date of payment at a normal commercial rate and shall be freely transferable in a freely convertible currency.

Article 5. Compensation for Losses

Investors of one Contracting Party whose investments suffer losses owing to war or other armed conflict, revolution, state of emergency, revolt, insurrection, riot or other similar events in the territory of the other Contracting Party shall be accorded by the latter Contracting Party treatment in accordance with Article 3 of this Agreement as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement.

Article 6. Free Transfer

1) Each Contracting Party in whose territory investments shall have been made by investors of the other Contracting Party shall grant those investors the free transfer, in a freely convertible currency, of the funds relating to these investments, in particular of:

a) Capital and additional capital amounts necessary for the maintenance and development of the investment;

b) Returns;

c) Repayments of loans relating to investments;

d) The proceeds from the total or partial Sale or liquidation of the investment;

e) Compensation and other payments due to be paid in accordance with Article 4 and 5 of this Agreement;

f) The salaries and other legitimate earnings of the persons engaged from abroad in connection with the investment,

g) Payments arising out of the settlement of a dispute.

2) transfers shall be made without delay at the market rate of exchange prevailing on the date of the transfer in the territory of that Contracting Party.

3) Each Contracting Party shall accord investors of the other Contracting Party treatment not less favorable than that accorded to investors of any third State in connection with the transfers.

Article 7. Subrogation

1) If either Contracting Party or its designated agency makes payment to one of its investors under any financial guarantee against non-commercial risks it has accorded in respect of an investment by its investor in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize:

a) The assignment, whether under the law or pursuant to a legal transaction, of any right or claim from the investor to the former Contracting Party or its designated agency; and

b) That the former Contracting Party or its designated agency is entitled by virtue of subrogation to exercise the right and to enforce the claim of that investor while it will assume the obligations relating to the investment.

2) The right or claim by virtue of subrogation shall not exceed the original right or claim of the investor.

Article 8. Settlement of Dispute between a Contracting Party and an Investor of the Other Contracting Party

1) Any dispute which may arise between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party in connection with an investment shall, as far as possible, be settled amicably through consultations between the parties to the dispute.

2) If these consultations do not result in a solution within six months from the date of request for settlement, the investor may submit the dispute, at his choice, for settlement to:

a) The competent court of the Contracting Party in the territory of which the investment has been made; or

b) An arbitrator or ad hoc arbitral tribunal which shall be established under the arbitration rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL);

In such a case, the chairman of the ad hoc arbitral tribunal should be a national of a third country which has diplomatic relations with both Contracting Parties.

3) Each Contracting Party hereby consents to the submission of an investment dispute to international arbitration or conciliation, which is acceptable for both parties.

4) The arbitral tribunal shall make its decision on the basis of national laws and regulations of the Contracting Party, which is a party to the dispute, and the provisions of

the present Agreement, as well as applicable rules of international law. The arbitral awards shall be final and binding on the parties to the dispute.

5) Neither Contracting Party shall pursue, through diplomatic channel, a dispute submitted to international arbitration unless the other Contracting Party does not abide by and comply with the award rendered by an arbitral tribunal.

Article 9. Settlement of Disputes between the Contracting Parties

1) Any dispute which may arise between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, as far as possible, be settled amicably through consultations.

2) If both Contracting Parties do not reach an agreement within six months after the beginning of the dispute between themselves, the dispute shall, upon request of either Contracting Party, be submitted to an arbitral tribunal of three members,

3) Such an arbitral tribunal shall be constituted for each individual case in the following way:

a) Within three months of receipt of the request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one arbitrator respectively. These two arbitrators shall then select a national of a third country which has diplomatic relations with both Contracting Parties, who upon approval by the Contracting Parties shall be appointed Chairman of the tribunal. The Chairman shall be appointed within three months from the date of appointment of the other two arbitrators.

b) If within the periods specified in a), paragraph 3) of this Article the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any agreement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or is also prevented from discharging the said Junction, the Member of the International Court of Justice next in seniority, who is not a national of either Contracting Party, shall be invited to make the necessary appointments.

4) The arbitral tribunal shall determine its own procedure. The arbitral tribunal shall make its decision on the basis of the provisions of the present Agreement and other agreements concluded between the Contracting Parties. The arbitral tribunal shall reach its decision by a majority of votes. The decisions of the tribunal shall be final and binding upon both Contracting Parties.

5) Each Contracting Party shall bear the costs of its own arbitrator in the arbitral proceedings. The costs of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties.

Article 10. More Favorable Provisions and Other Obligations

1) If the laws and regulations of either Contracting Party international agreements Which are binding upon both Contracting Parties or the agreements concluded between; one Contracting Party and investors of the other Contracting Party in addition to this

Agreement contain provisions, whether general or specific, entitling investments of investors of the other Contracting Party to treatment more favorable than that provided for by the present Agreement, such provisions shall, to the extent that they are more favorable, prevail over this Agreement.

2) Each Contracting Party shall observe any other obligations it may have assumed with regard to investments in its territory by investors of the other Contracting Party.

Article 11. Consultation and Amendment

1) Each Contracting Party may propose to the other Contracting Party to enter into consultations concerning all questions related to the implementation or interpretation of the present Agreement. The other Contracting Party shall make the necessary arrangements for holding these consultations without delay.

2) This Agreement may be amended at any time, if deemed necessary, by mutual consent of both Contracting Parties in writing.

Article 12. Application of Agreement

The provisions of this Agreement shall apply to all investments made in the territory of one Contracting Party prior to or after the entry into force of the Agreement by investors of the other Contracting Party. It shall, however, not be applicable to divergences or disputes which have arisen prior to its entry into force.

Article 13. Entry into Force, Duration and Termination

1) This Agreement shall enter into force from the date when both Contracting Parties notify each other that their constitutional requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled.

2) This Agreement shall remain in force for a period of ten years. Thereafter, it shall automatically continue to be valid for further period often years unless either Contracting Party notifies the other Contracting Party in writing at least twelve months prior to the expiry date of this Agreement of its intention to terminate the Agreement.

3) In case of official notice as to the termination of the present Agreement, the provisions of Articles 1 to 12 shall continue to be effective for a further period of ten years for the investments made before official notice was given.

In Witness Whereof, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in duplicate, in Pyongyang, on 14 May 2006, in Korean, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation of this Agreement, the English text shall prevail.

On behalf of the Government of the Democratic People's Republic of Korea:

RIM KYONG MAN
Minister of Foreign Trade

On behalf of the Government of the Syrian Arab Republic:

AMER HUSNI LUTFI
Minister of Economy and Trade

[KOREAN TEXT – TEXTE CORÉEN]

조선민주주의인민공화국 정부와

수리아아랍공화국 정부사이의

투자 장려 및 보호에 관한

협정

조선민주주의인민공화국 정부와 수리아아랍공화국 정부(이 아래부터 《체약쌍방》이라 한다)는 평등과 호혜의 원칙에 기초하여 두 나라사이의 경제적협조를 강화할것을 희망하면서,

체약일방의 투자자들이 체약상대방의 령역에 투자하는데 유리한 조건을 마련하고 유지하기를 바라면서,

그러한 투자의 장려 및 보호가 개별적인 기업발기를 고무하고 두 나라의 경제적번영에 기여할것이라는것을 인정하면서,

다음과 같이 합의하였다.

제 1 조 정 의

이 협정에서:

- 1) 《투자》란 체약일방의 투자자들이 체약상대방의 법과 규정에 따라 그의 령역에 투자한 모든 종류의 재산을 의미하며 여기에는 절대적인것은 아니지만 특히 다음과 같은것들이 포함된다.

- ㄱ) 동산 및 부동산과 저당, 전당과 같은 기타 재산권들
- ㄴ) 회사의 출자몫, 주식, 사채와 기타 회사참가형태들
- ㄷ) 화폐에 대한 청구권이나 기타 경제적가치를 가지는 리행청구권들
- ㄹ) 저작권, 공업소유권(특허, 상표, 봉사표식, 상호, 공업도안, 원산지표시 등), 기술비결과 이와 유사한 기타 권리들
- ㅁ) 자연부원의 탐사, 개간, 채취 및 개발을 포함하여 법이나 계약 혹은 법에 따르는 당국의 결정에 의하여 부여되는 기업리권.

투자된 혹은 재투자된 자산의 형태상변화는 그러한 투자나 재투자가 이루어진 계약일방의 법과 규정에 모순되지 않는 한 투자로서의 그의 성격에 영향을 주지 않는다.

2) 《투자가》란 계약일방에 있어서 다음의 대상을 의미한다.

- ㄱ) 계약일방의 법에 따라 그 나라의 공민으로 간주되는 자연인;
- ㄴ) 계약일방의 법에 따라 설립되었거나 기타 다른 방식으로 정식 조직되었으며 계약일방의 영역안에 소재지를 두고 실질적인 경제활동을 진행하고있는 회사, 기업연합체와 기타 단체들을 포함한 법인들.

3) 《수익금》이란 리윤, 리자, 리익배당금, 자산판매소득, 기술사용료

및 요금과 같은 투자에 의하여 산생되는 금액을 의미한다.

4) 《령역》이란 다음과 같은것을 의미한다.

- ㄱ) 조선민주주의인민공화국에 관해서는 자기의 국내법과 국제법에 따라 자주권이나 관할권을 행사하는 령토, 령해, 전속경제수역과 대륙붕;
- ㄴ) 수리아아랍공화국에 관해서는 국제법에 따라 수리아가 자주권을 행사하는 국내수역을 포함하는 령토, 령해 및 그의 심층토양과 그 위의 령공 그리고 자원탐사와 채굴, 보존과 관련하여 수리아가 자주권을 행사하는 기타 해역

제 2 조 투자의 촉진 및 보호

- 1) 계약일방은 자기의 령역에서 계약상대방투자자들의 투자를 장려하고 그들의 투자에 유리한 조건을 조성하며 자기의 법과 규정에 따라 그러한 투자를 허가한다. 자기의 령역에 대한 투자를 허가한 경우 계약일방은 그러한 투자와 관련하여 자기의 령역에 들어오려고 하는 계약상대방의 공민들이나 그들이 채용한 인원들의 입국 및 체류신청을 고려한다.
- 2) 계약일방투자자들의 투자는 계약상대방의 령역에서 항상 공정하고 평등한 대우를 제공받으며 완전한 보호와 안전을 보장받는다. 어느 계약일방도 그러한 투자의 관리, 유지, 리용, 향유나 처분에 대하여

부당하거나 차별적인 조치들을 통하여 그 어떤 침해도 주지 않는다.

제 3 조 투자에 대한 대우

- 1) 계약일방은 자기의 령역안에서 계약상대방투자자들의 투자와 수익금에 대하여 자기 투자자들이나 임의의 제 3 국 투자자들에게 제공하는 대우에서 더 유리한 대우보다 못하지 않는 유리한 대우를 제공한다.
- 2) 계약일방은 자기의 령역안에서 계약상대방의 투자자들에게 투자의 관리, 유지, 리용, 향유, 처분과 관련하여 자기 투자자들이나 임의의 제 3 국 투자자들에게 제공하는 대우에서 더 유리한 대우보다 못하지 않는 유리한 대우를 제공한다.
- 3) 이 조의 1)과 2)는 계약일방이 다음의것에 기초하여 제공하는 임의의 대우나 특혜 혹은 특전의 혜택을 계약상대방의 투자자들에게도 제공해야 할 의무를 지니는것으로 해석되지 않는다.
 - ㄱ) 계약일방이 현재 성원국이거나 성원국으로 될수도 있는 관세동맹이나 자유무역지대, 통화동맹이나 그러한 동맹 혹은 기타 형태의 지역적협조에도 이어질수 있는 유사한 국제적협정들;
 - ㄴ) 전적으로 혹은 주로 과세와 관련되는 임의의 국제적협정이나 합의들.

제 4 조 몰 수

- 1) 계약일방투자자들의 투자는 계약상대방의 영역에서 사회적리익을 위하여, 타당한 법적절차에 따라, 비차별적원칙에서, 그리고 즉시적이고 충분하며 효과적인 보상이 동반되는 경우를 제외하고는 몰수 혹은 국유화되거나 그와 같은 효과를 가지는 조치(이 아래부터 《몰수》라 한다)의 대상으로 되지 않는다.
- 2) 보상금액은 실제적인 몰수조치가 취해지기 직전 또는 몰수가 공개되기 직전중 보다 앞선 시기 몰수되는 투자의 시장가치와 같으며 실제적인 몰수날자부터 지불날자까지 평균적인 상업리자률에 따르는 리자가 포함되며 자유전환성 화폐로 자유롭게 지불된다.

제 5 조 손해보상

계약상대방의 영역에서 전쟁이나 기타 무장충돌, 혁명, 비상사태, 반란, 폭동, 민간소요나 이와 유사한 기타 사변으로 인하여 자기의 투자에서 손해를 입은 계약일방의 투자자는 계약상대방으로부터 원상회복이나 배상, 보상 혹은 기타 해결책과 관련하여 이 협정의 3 조에 따르는 대우를 제공받는다.

제 6 조 자유로운 자금이전

1) 자기의 령역에 계약상대방투자자들의 투자를 받아들인 계약일방은 계약상대방의 투자자들에게 이러한 투자와 관련되는 자금들 특히 다음과 같은 자금들이 자유전환성화폐로 자유롭게 이전되는것을 허용한다.

ㄱ) 투자의 유지 및 발전에 필요한 자본과 추가자본금

ㄴ) 수익금

ㄷ) 투자와 관련되는 대부상환금

ㄹ) 투자의 전부 혹은 부분적인 판매나 청산의 결과로 얻은 수입금

ㅁ) 제 4 조와 제 5 조에 따라 지불되게 될 보상금과 기타 지불금

ㅂ) 투자와 관련하여 해외로부터 채용된 사람들이 번 로임이나 기타 합법적인 소득

ㅅ) 분쟁의 해결로 하여 받게 되는 지불금

2) 자금이전은 해당 계약일방의 령역에서 이전당일에 적용되는 시장환률에 준하여 지체없이 실현된다.

3) 계약일방은 자금이전과 관련하여 임의의 제 3 국 투자자들에게 제공하는것보다 못하지 않는 유리한 대우를 계약상대방투자자들에게 제공한다.

제 7 조 대위권

1) 계약일방 또는 그가 지정한 기관이 계약상대방의 영역에서 자기 투자가가 진행한 투자와 관련하여 제공한 비상업적위험에 대한 재정적담보에 따라 자기측 투자자들에게 지불을 하는 경우 계약상대방은 다음과 같은 내용을 인정한다.

ㄱ) 계약일방 또는 그의 지정된 기관으로 법이나 법적처리에 따라 투자가의 임의의 권리나 청구권의 양도;

ㄴ) 계약일방 또는 그의 지정된 기관이 보험대위에 기초하여 투자가의 권리를 행사하고 청구권을 주장할 자격을 가지며 동시에 그 투자와 관련한 의무를 지닌다는것.

2) 보험대위에 따르는 권리나 청구권은 투자가의 본래 권리나 청구권을 초월하지 않는다.

제 8 조 계약일방과 계약상대방투자가사이의 분쟁해결

1) 투자와 관련하여 계약일방과 계약상대방투자가사이에 발생하는 분쟁은 가능한 분쟁당사자들사이의 협상을 통하여 우호적으로 해결한다.

2) 분쟁해결요구가 제기된 날로부터 6 개월이내에 분쟁이 협상을 통하여 해결되지 않는 경우 투자가는 그 해결을 위하여 자기의 선택에 따라 다음의 기관들에 분쟁을 제기할수 있다.

- 7) 투자가 이루어진 영역에 있는 계약일방의 권한있는 재판소;
L) 유엔국제무역법위원회(운씨트랄) 중재규정에 따라 선정 및
설립되는 재결원이나 특별중재재판소

이 경우 특별재판소 소장은 계약쌍방과 외교관계를 가진 제3국의
국민이어야 한다.

- 3) 계약쌍방은 쌍방이 접수할만한 국제중재나 조정에 투자분쟁을
제기하는데 대하여 동의한다.

- 4) 중재재판소는 분쟁당사자인 계약일방의 국내법과 규정들, 이 협정의
규정들과 적용가능한 국제법규정들에 기초하여 결정을 내린다.

판결은 분쟁당사자들에게 있어서 최종적이며 구속력을 가진다.

- 5) 어느 계약일방도 계약상대방이 중재재판소가 내린 재결을 준수하고
따르는 한 외교적경로를 통하여 국제중재에 제기된 분쟁의 해결을
추구하지 않는다.

제 9 조 계약쌍방사이의 분쟁해결

- 1) 이 협정의 해석 및 적용과 관련하여 계약쌍방사이에 발생하는
분쟁은 가능한 협상을 통하여 우호적으로 해결한다.

2) 계약쌍방이 분쟁발생후 6 개월안에 합의에 도달하지 못하는 경우 분쟁은 어느 계약일방의 요구에 따라 3 명으로 구성되는 중재재판소에 제기된다.

3) 상기의 중재재판소는 매 사건에 한해서 다음과 같이 구성된다.

ㄱ) 계약쌍방은 중재요청접수후 3 개월안에 각기 1 명의 재결원을 임명한다. 그 다음 이 2 명의 재결원들은 계약쌍방과 외교관계가 있는 제 3 국의 공민을 선출하는데 그는 계약쌍방의 승인에 따라 중재재판소의 소장으로 임명된다.

소장은 2명의 재결원이 임명된 날부터 3개월안에 임명된다.

ㄴ) 이 조의 3), ㄱ)에 지적된 기간내에 필요한 임명이 이루어지지 않는 경우 다른 합의가 없는 한 어느 계약일방은 국제사법재판소 소장에게 필요한 임명을 하여줄것을 요청할수 있다. 소장이 어느 계약일방의 공민이거나 다른 이유로 상기 기능을 수행할수 없는 경우 부소장에게 필요한 임명을 하여줄것을 요청한다. 만일 부소장이 어느 계약일방의 공민이거나 그 역시 기타 이유로 상기 기능을 수행할수 없는 경우 어느 계약일방의 공민이 아니면서 부소장 다음가는 직위를 가진 국제사법재판소의 성원에게 필요한 임명을 하여줄것을 요청한다.

- 4) 중재재판소는 자체의 수속절차를 결정한다. 중재재판소는 이 협정의 규정들과 계약쌍방사이에 체결된 기타 협정들에 기초하여 결정을 내린다.

중재재판소는 다수가결로 결정을 채택한다.

중재재판소의 결정들은 계약쌍방에게 있어서 최종적이며 구속력을 가진다.

- 5) 계약일방은 중재수속절차과정에서 자기가 임명한 재결원의 비용을 부담한다. 소장의 비용과 나머지 비용은 계약쌍방이 꼭 같이 나누어 부담한다.

제 10 조 보다 유리한 규정 및 기타 의무

- 1) 이 협정외에 어느 계약일방의 법과 규정 혹은 계약쌍방에게 구속력을 가지는 국제적인 협정들 혹은 계약일방과 계약상대방투자자사이에 체결된 합의서들이 일반적이든 특정적이든 이 협정에 의하여 제공되는것보다 더 유리한 대우를 계약상대방의 투자자들에게 제공하는 규정들을 포함하고 있는 경우 그러한 규정들은 보다 유리한 범위내에서 이 협정보다 우위에 놓인다.
- 2) 계약일방은 계약상대방투자자들이 자기의 영역에 투자하는것과 관련하여 자기가 지닌 기타 의무들을 준수한다.

제 11 조 협의 및 수정

- 1) 계약일방은 이 협정의 리행이나 해석과 관련되는 모든 문제들에 대하여 협의를 진행할것을 계약상대방에게 제기할수 있다. 계약상대방은 지체함이 없이 이러한 협의를 진행하는데 필요한 준비사업을 진행한다.
- 2) 이 협정은 필요하다고 인정되는 경우 서면으로 된 계약쌍방의 호상합의에 의하여 임의의 시기에 수정될수 있다.

제 12 조 협정의 적용

이 협정의 조항들은 협정의 효력발생이전 또는 이후에 계약상대방의 투자자들이 계약일방의 영역에 진행한 모든 투자에 적용된다. 그러나 이 협정의 효력발생 이전에 발생한 의견상이나 분쟁에는 적용되지 않는다.

제 13 조 효력발생, 유효기간, 종결

- 1) 이 협정은 계약쌍방이 각기 이 협정의 효력발생에 필요한 자기들의 국내법적요구가 완료되었다는것을 호상 통지한 날부터 효력을 발생한다.
- 2) 이 협정은 10 년동안 효력을 가진다. 그후부터 이 협정은 어느 계약일방이 적어도 협정만기 12 개월전에 계약상대방에게 협정을

폐기할데 대한 자기의 의사를 서면으로 통지하지 않는 한 자동적으로 그 다음 10년동안 계속 효력을 가진다.

- 3) 이 협정의 종결에 관한 공식통지가 있는 경우 제 1 조부터 제 12 조까지의 규정들은 공식통지가 있기 전에 이루어진 투자에 대하여 그 다음 10년동안 계속 효력을 가진다.

각기 자기 정부로부터 정식 권한을 위임받은 대표들이 이 협정에 수표하였다.

이 협정은 2006 년 5 월 14 일 평양에서 조선어, 아랍어, 영어로 각각 2 부씩 작성되었으며 이 두 원본은 동등한 효력을 가진다. 이 협정의 해석에서 차이가 발생하는 경우 영문에 준한다.

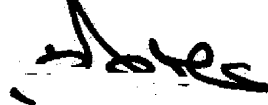
조선민주주의인민공화국 정부의

수리아아랍공화국 정부의

위임에 의하여



위임에 의하여



[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE POUR LA PROMOTION ET LA PROTECTION RÉCIPROQUE DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République populaire démocratique de Corée et le Gouvernement de la République arabe syrienne (désignés ci-après les « Parties contractantes »),

Désirant intensifier la coopération économique entre les deux États sur une base égalitaire et dans la perspective d'un avantage mutuel,

Soucieux de créer et maintenir des conditions favorables pour les placements des investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Reconnaissant que la promotion et la protection réciproque de tels investissements seront favorables à la stimulation des initiatives commerciales individuelles et à la prospérité économique des deux États,

Ont convenu de ce qui suit :

Article premier. Définitions

1) Aux fins du présent Accord :

Le terme « investissement » désignera tout type d'avoir investi par des investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante, conformément aux lois et réglementations de cette dernière. En particulier, mais sans exclusivité, cela comprendra :

a) Les biens meubles et immeubles, ainsi que tout autre droit de propriété, tel qu'une hypothèque ou un gage;

b) Les actions, titres et obligations d'une société et toute autre forme de participation dans des sociétés;

c) Les créances financières ou de toute autre nature ayant une valeur économique;

d) Les droits d'auteur et les droits de propriété industrielle, tels que les brevets, les marques commerciales, les marques de service, les noms commerciaux, les concepts industriels et les indications d'origine, le savoir-faire et tout autre droit similaire;

e) Les concessions commerciales conférées en droit, par contrat ou par décision des autorités, conformément à la loi, y compris les concessions visant à chercher, cultiver, extraire ou exploiter des ressources naturelles.

Toute modification de la manière dont les avoirs sont investis ou réinvestis ne pourra affecter leur caractère propre d'investissements, à condition que lesdits investissements ou réinvestissements ne soient pas contraires aux lois et réglementations de la Partie contractante dans le territoire de laquelle les investissements sont réalisés.

2) Eu égard à l'une ou l'autre des Parties contractantes, le terme « investisseur » désignera :

a) Toute personne physique qui, en vertu des lois de cette Partie contractante, est considérée comme un de ses ressortissants;

b) Toute entité légale, en ce compris les sociétés, associations commerciales et autres organisations, qui est constituée ou dûment organisée en vertu des lois de ladite Partie contractante et qui a son siège, ainsi que ses activités économiques effectives, sur le territoire de ladite Partie Contractante.

3) Le terme « rendement » désignera tous les montants produits par un investissement, tels que les bénéfices, les intérêts, les dividendes, les gains en capitaux, les royalties et les honoraires.

4) Le terme « territoire » désignera :

a) Eu égard à la République populaire démocratique de Corée, les terres territoriales, les eaux territoriales, la zone maritime économique exclusive et la région continentale sur lesquelles elle exerce des droits ou juridictions souverains conformément à son droit national et aux lois internationales;

b) Eu égard à la République arabe syrienne, le terme « Syrie » désignera, conformément aux lois internationales, les territoires de la République arabe syrienne, en ce compris ses eaux intérieures, ses eaux territoriales, leur sous-sol et espace aérien, sur lesquels la Syrie exerce des droits souverains, ainsi que les autres zones maritimes sur lesquelles la Syrie a des droits souverains à des fins d'exploration, d'exploitation et de conservation des ressources naturelles.

Article 2. Promotion et protection des investissements

1) Chaque Partie contractante pourra, sur son territoire, promouvoir les investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante, créer des conditions favorables pour leurs investissements et accepter les investissements conformes à ses lois et réglementations. Si une Partie contractante a accepté un investissement sur son territoire, elle examinera les demandes d'entrée et de séjour de ressortissants de l'autre Partie contractante ou de leurs employés qui désirent entrer sur son territoire eu égard audit investissement.

2) Les investissements des investisseurs de l'une ou l'autre des Parties contractantes feront l'objet, en permanence, d'un traitement juste et équitable et bénéficieront de l'entière protection et sécurité sur le territoire de l'autre Partie contractante. Aucune Partie contractante ne pourra entraver, par des mesures déraisonnables ou discriminatoires, la gestion, l'entretien, l'utilisation, l'usage ou la disposition desdits investissements.

Article 3. Traitement des investissements

1) Sur son territoire, chacune des Parties contractantes accordera aux investissements et rendements des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement aussi favorable que celui accordé aux investissements et rendements de ses propres investisseurs ou des investisseurs de tout État tiers, quel que soit le plus favorable.

2) Sur son territoire, chacune des Parties contractantes accordera aux investisseurs de l'autre Partie contractante, eu égard à la gestion, à l'entretien, à l'utilisation, à l'exploitation ou à la disposition de leurs investissements, un traitement aussi favorable

que celui accordé à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers, quel que soit le plus favorable.

3) Les dispositions des paragraphes (1) et (2) du présent article ne pourront être interprétées comme obligeant la Partie contractante à accorder aux investisseurs de l'autre Partie contractante le bénéfice de tout traitement, préférence ou privilège qui pourrait être accordé à la première Partie contractante, en vertu de :

a) Toute union douanière, zone de libre-échange, union monétaire ou convention internationale similaire engendrant de telles unions ou d'autres formes de coopération régionale dont l'une ou l'autre des Parties contractantes est ou pourrait devenir membre;

b) Tout accord ou arrangement international totalement ou partiellement relatif à la taxation.

Article 4. Expropriation

1) Les investissements des investisseurs de l'une ou l'autre des Parties contractantes ne pourront être expropriés, nationalisés ou soumis à des mesures ayant les mêmes effets (désignées ci-après « expropriation ») sur le territoire de l'autre Partie contractante, sauf à des fins publiques, conformément aux dispositions légales, de manière non discriminatoire et en échange d'une compensation rapide, adéquate et effective.

2) Ladite compensation équivaldra à la valeur commerciale de l'investissement affecté immédiatement avant l'exécution ou la publication de la mesure effective, quel que soit le premier de ces deux événements. Elle comprendra des intérêts à partir de la date de l'expropriation effective jusqu'à la date du paiement, et ce à un taux commercial normal. Elle sera en outre librement cessible dans une devise librement convertible.

Article 5. Compensation pour pertes

Les investisseurs d'une Partie contractante dont les investissements subissent des pertes en raison d'une guerre ou autre conflit armé, d'une révolution, d'un état d'urgence, d'une révolte, d'une insurrection, d'une émeute ou d'autres événements similaires sur le territoire de l'autre Partie contractante se verra accorder par cette dernière Partie contractante le traitement défini à l'article 3 du présent Accord relatif à la restitution, l'indemnisation, la compensation et autre règlement.

Article 6. Libre transfert

1) Chaque Partie contractante sur le territoire de laquelle des investissements ont été réalisés par les investisseurs de l'autre Partie contractante accordera auxdits investisseurs le libre transfert, dans une devise librement convertible, des fonds relatifs auxdits investissements, en particulier :

a) Le principal et les capitaux supplémentaires nécessaires à la conservation et au développement de l'investissement en question;

b) Les rendements;

c) Le remboursement des prêts relatifs aux investissements;

d) Les produits de la vente totale ou partielle ou de la liquidation de l'investissement;

e) La compensation et les autres paiements dus conformément aux articles 4 et 5 du présent Accord;

f) Les salaires et autres gains légitimes des personnes engagées à l'étranger aux fins de l'investissement;

g) Les paiements découlant du règlement d'un litige.

2) Les transferts seront réalisés sans délai au taux de change commercial en vigueur à la date du transfert sur le territoire de la Partie contractante concernée.

3) Eu égard aux transferts, chaque Partie contractante accordera aux investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement au moins aussi favorable que celui accordé aux investisseurs de tout État tiers.

Article 7. Subrogation

1) Si l'une ou l'autre des Parties contractantes ou son représentant désigné réalise un paiement en faveur d'un de ses investisseurs dans le cadre de toute garantie financière contre des risques non commerciaux qu'elle a accordée pour un investissement par son investisseur sur le territoire de l'autre Partie contractante, cette dernière partie contractante reconnaîtra :

a) La cession, en vertu de la loi ou d'une transaction légale, de tout droit ou créance de l'investisseur à l'égard de la première Partie contractante ou de son représentant désigné; et

b) Que la première Partie contractante ou son représentant désigné est habilité, par voie de subrogation, à exercer le droit et à exécuter la créance de cet investisseur tandis qu'il assumera les obligations liées à cet investissement.

2) Le droit ou la créance par voie de subrogation ne pourra excéder le droit ou la créance originale de l'investisseur.

Article 8. Règlement des litiges entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante

1) Tout litige pouvant naître entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante concernant un investissement devra être réglé, dans la mesure du possible, à l'amiable par des consultations entre les parties au litige.

2) Si ces consultations ne débouchent sur aucune solution dans les six mois à compter de la date de la demande de règlement, l'investisseur pourra soumettre le règlement du litige, à son entière discrétion :

a) Au tribunal compétent de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été réalisé; ou

b) À un arbitre ou un tribunal arbitral ad hoc qui sera établi conformément aux règles d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI);

Dans ce cas, le Président du tribunal arbitral ad hoc devra être un ressortissant d'un pays tiers qui entretient des relations diplomatiques avec les deux Parties contractantes.

3) Par la présente, chaque Partie contractante consent au règlement des litiges en matière d'investissements par voie d'arbitrage ou de conciliation internationale, acceptable pour les deux Parties.

4) Le tribunal arbitral prendra sa décision sur la base des lois et réglementations nationales de la Partie contractante, partie au litige, et des dispositions du présent Accord, ainsi que des règles internationales en vigueur. Les décisions arbitrales seront définitives et contraignantes pour les parties au litige.

5) Aucune Partie contractante ne pourra poursuivre, par voie diplomatique, un litige soumis à un arbitrage international, sauf si l'autre Partie contractante ne respecte pas la décision rendue par un tribunal arbitral.

Article 9. Règlement des litiges entre les Parties contractantes

1) Tout litige pouvant naître entre les Parties contractantes concernant l'interprétation ou l'exécution du présent Accord devra être réglé, dans la mesure du possible, à l'amiable par voie de consultations.

2) Si les deux Parties contractantes ne peuvent arriver à un règlement dans les six mois à compter du début du litige entre elles, ce litige sera, à la demande de l'une ou l'autre des Parties contractantes, soumis à un tribunal arbitral de trois membres.

3) Ledit tribunal arbitral sera composé pour chaque litige de la manière suivante :

a) Dans les trois mois suivant la réception de la demande d'arbitrage, chaque Partie contractante désignera un arbitre. Ces deux arbitres sélectionneront ensuite un ressortissant d'un pays tiers qui entretient des relations diplomatiques avec les deux Parties contractantes. Dès l'approbation par les Parties contractantes, ledit ressortissant sera désigné Président du tribunal arbitral. Le Président sera désigné dans les trois mois de la date de la désignation des deux autres arbitres.

b) Dans les périodes stipulées en a), paragraphe 3) du présent article, si les désignations nécessaires n'ont pas encore eu lieu, l'une ou l'autre des Parties contractantes pourra, à défaut de tout règlement, inviter le Président de la Cour internationale de justice à réaliser les désignations nécessaires. Si ledit Président est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes ou s'il est empêché d'assumer lesdites fonctions, le Vice-président sera invité à réaliser les désignations nécessaires. Si le Vice-président est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes ou s'il est empêché d'assumer lesdites fonctions, le prochain membre de la Cour internationale de justice par ordre d'ancienneté et qui n'est pas un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes sera invité à réaliser les désignations nécessaires.

4) Le tribunal arbitral déterminera sa propre procédure. Il prendra ses décisions sur la base des dispositions du présent Accord et d'autres accords conclus entre les Parties contractantes. Le tribunal arbitral prendra sa décision à la majorité des voix exprimées.

La décision du tribunal sera définitive et contraignante pour les deux Parties contractantes.

5) Chaque partie contractante supportera les frais de son propre arbitre dans la procédure d'arbitrage. Les frais du Président et les frais restants seront supportés de manière égale par les Parties contractantes.

Article 10. Dispositions plus favorables et obligations diverses

1) Si les lois et réglementations de l'une ou l'autre des Parties contractantes, si des accords internationaux contraignants pour les deux Parties contractantes ou si des accords conclus entre une Partie contractante et des investisseurs de l'autre Partie contractante, outre le présent Accord, contiennent des dispositions générales ou spécifiques prévoyant un traitement plus favorable pour les investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante que celui prévu par le présent Accord, lesdites dispositions prévaudront sur le présent Accord, dans la mesure où elles sont plus favorables.

2) Chaque Partie contractante respectera toutes les obligations découlant des investissements réalisés sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante.

Article 11. Consultations et amendements

1) Chaque Partie contractante pourra proposer à l'autre Partie contractante d'entamer des consultations concernant toutes les questions relatives à l'exécution ou l'interprétation du présent Accord. L'autre Partie contractante prendra les mesures nécessaires pour organiser ces consultations sans délai.

2) Le présent Accord pourra être amendé à tout moment, si nécessaire, moyennant un accord mutuel écrit des deux Parties contractantes.

Article 12. Exécution de l'accord

Les dispositions du présent Accord s'appliqueront, avant ou après l'entrée en vigueur du présent Accord, à tous les investissements réalisés sur le territoire d'une Partie contractante par les investisseurs de l'autre Partie contractante. Toutefois, il ne s'appliquera pas aux divergences et litiges nés avant son entrée en vigueur.

Article 13. Entrée en vigueur, durée et résiliation

1) Le présent Accord entrera en vigueur à la date à laquelle les deux Parties contractantes s'informeront mutuellement que leurs conditions constitutionnelles respectives eu égard à l'entrée en vigueur du présent Accord ont été remplies.

2) Le présent Accord restera en vigueur pendant une période de dix ans. Ensuite, il sera tacitement reconduit pour une nouvelle période de dix ans, sauf si l'une ou l'autre des Parties contractantes notifie l'autre Partie contractante par écrit et au moins douze mois avant l'échéance du présent Accord de son intention de le résilier.

3) En cas de notification officielle concernant la résiliation du présent Accord, les dispositions des articles 1 à 12 resteront d'application pendant une nouvelle période de dix ans pour les investissements réalisés avant la communication dudit Accord.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés par leurs gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

Fait en double exemplaire à Pyongyang, le 14 mai 2006, en langues coréenne, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de différence d'interprétation du présent Accord, la version anglaise prévaudra.

Au nom du Gouvernement de la République populaire démocratique de Corée :

Le Ministre du commerce international,

RIM KYONG MAN

Au nom du Gouvernement de la République arabe syrienne :

Le Ministre de l'économie et du commerce,

AMER HUSNI LUTFI

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

تمكّن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استملع عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Printed at the United Nations, New York

09-55798—September 2010—325

ISSN 0379-8267

Sales No. TS2423

USD \$35

ISBN 978-92-1-900401-6

